الفصل السادس

إنجلترا فى عصر أسرة ستيوارت

[١٦٠٣ - ١٧١٤]

على الرغم من أن الملكة الياصبات استطاعت الحد من الصراع الدينى بين البروتستانت والكاثوليك، فان ذلك لم يستمر بعد وفاتها فى عام ١٦٠٣م حيث اصطلت إنجلترا مرة أخرى بلهيب هذا الصراع ومرارته هذا إلى جانب ما حدث من صراع مرير بين ملوك هذه الأسرة والبرلمان الذى كان يدافع عن حقوقه وامتيازاته وفيما يلى نعرض لذلك من خلال ملوك هذه الأسرة الذين تعاقبوا على العرش الانجليزى بعد الياصبات.

أولا: جيمس الأول: [١٦٠٣ - ١٦٢٥]

تولى عرش انجلترا بعد الياصابات بحكم الوراثة جيمس السادس ابن مارى ستيورات وأمير اسكتلنده وأطلق على نفسه لقب " جيمس الأول".

وقد استغل الملك الجديد ظروف حكمه لاسكتلنده قبل ذلك فقام بعمل وحدة بينها وبين إنجلترا، ولكن هذه الوحدة كانت هشة الأركان لأسباب عديدة نذكر منها:

١- عمق الخلافات بين الإنجليز والاسكتلنديين فى ذلك الوقت.

٢- شخصية الملك المتسلطة وغير المحبوبة من كلا الطرفين.

٣- مطالبة الملك لنفسه بالسلطان المطلق واعتبار نفسه فوق القوانين كلها وتمسكه بنظرية الحق الإلهى للملوك فى الحكم بصرامة وعنف.

٤- فرضه للضرائب دون الرجوع إلى البرلمان مما أثار النواب ضده، وأدى إلى بذر بذور الشقاق بينهما وتدبير مؤامرة لاغتياله داخل البرلمان.

ونتيجة لذلك لم يسترح الشعب الانجليزى والاسكتلندى لحكمه، ولما اعترض البرلمان على قراراته أمر بحله كما اتهم أعضاءه بالخيانة العظمى، وظل يحكم البلاد دون برلمان لمدة إحدى عشرة سنة.

ونتيجة لذلك اضطربت الأحوال، واضطر العديد من الإنجليز المخالفين للعقيدة الانجليكانية للرحيل إلى أمريكا فى عام ١٦٠٢ كرها منهم لحكم هذا الملك، ورغبة فى الخروج بالمبادئ الدستورية الجديدة إلى حيز التنفيذ، وتحقيق المثل العليا التى ينشدونها فى هذا الوطن الجديد.

هذا وقد ساعدت ظروف إنجلترا الخارجية الملك جيمس الأول على الاستمرار فى الحكم حيث تولى العرش فى ظروف ما بعد "الياصابات" والتى كانت فيها بلاده قد اختتمت حروبها مع أسبانيا بعد أن حققت أعظم انتصاراتها البحرية بتدمير الأسطول الأسبانى الارمادا.

ومع ذلك فقد أوقع "جيمس الأول" بلاده فى خلافات داخلية نتيجة لحله للبرلمان، وتمسكه بنظرية الحق الآلهى للملوك فى الحكم ونفور الناس منه، وقد توفى "جيمس الأول" فى عام ١٦٢٥ وخلفه فى الحكم ابنه "شارل الأول".

شارل الأول: [١٦٢٥- ١٦٤٩]

عجز "شارل الأول" عن اكتساب محبة الشعب مثل أبيه نظرا لافتقاره إلى صفات الحاكم السياسى ورفضه إجابة البرلمان إلى طلباته وتمسكه بنظرية الحق المطلق للملوك، وعاش فى خلاف دائم مع البرلمان، وبالرغم من أنه حاول أن يستميل الشعب الانجليزى ويكتسب محبته عن طريق إحرازه لانتصارات خارجية على أسبانيا وفرنسا فان حملاته باءت بالفشل، ونظرا للمشاكل التى طرأت على الخزينة الإنجليزية نتيجة لتكاليف هذه الحروب فإنه اضطر إلى جمع المال من الشعب دون الرجوع إلى النواب ففرض قروضا إجبارية على الصناع والتجار وغيرهم من أفراد الطبقة الوسطى، وهدد كل من يمتنع عن ذلك بالسجن، مما أثار الشعب الانجليزى، فهب مطالبا بضرورة تحديد نفوذ الملكية، بحيث لا يسجن أحد دون محاكمة عادلة ونتيجة لذلك أجتمع أعضاء البرلمان فى عام ١٦٢٨ ، وأعدوا وثيقة بمساعدة "أدوارد كوك" قاضى القضاة أطلقوا عليها " ملتمس الحقوق" أهم محتوياتها هو المطالبة بعدم

جواز قيام الملك بفرض ضرائب أو جباية قروض دون الرجوع إلى البرلمان، وإلا يأمر بسجن أحد خارج حدود القانون على أساس أن الملك لا يتمتع بالسلطة المطلقة فى حكمه.

ولما أعتبر الملك هذا الملتمس تقييدا لسلطاته رفضه فى بداية الأمر ثم قبله بعد تردد طويل وذلك ليس لاقتناعه به بل لشدة حاجته إلى موافقة البرلمان على صرف الأموال، ولم يلبث الملك أن نقض هذا الملتمس واعتبر نفسه الحاكم المطلق، وزاد من حدة نزاعه مع البرلمان زواجه بفرنسية ومساعدته للكاثوليك فى فرنسا ضد البروتستانت.

ولما ناشد البرلمان الملك بعزل " دوق بكنجهام" الذى كان موضع سخط الشعب، وسبب هزائم إنجلترا فى حروبها ضد أسبانيا تأزمت الحالة بينهما لدرجة أن قرر الملك أن يحكم بدون برلمان وخلال ذلك وضعت بذور الثورة العظمى التى أدت إلى الحرب الأهلية بين الملكية وأتباعها فنتيجة لاستياء الشعب الإنجليزى من مليكه خصوصا بعد أن نما إلى علمه أنه يرغب فى العودة ببلاده إلى المذهب الكاثوليكى بايعاز من زوجته التى كانت تعتنق هذا المذهب شد الشعب أزر البرلمان ضد الملك. وعلى الرغم من أن القانون الانجليزى كان يحتم عدم عقد البرلمان إلا بدعوة من الملك، فقد اجتمع البرلمان ورفض الانفضاض بناء على طلب الملك وخلال اجتماعه أصدر قرارا ينص على " أن كل من يدخل فى الدين أفكارا كاثوليكية، وكل من يأمر بفرض الضرائب دون الرجوع إلى البرلمان، وكل من يشجع على تأدية هذه الضريبة يعتبر عدوا للأمة وللمصلحة العامة".

ونتيجة لذلك أمر الملك بحل البرلمان، وحكم بلاده حكما استبداديا قاسيا، كما أمر بفرض الضرائب والمكوس بكافة الوسائل، وإنشاء محاكم استثنائية لكل من يقاوم سياسته مما أدى إلى زيادة هجرة الإنجليز من بلادهم إلى سواحل أمريكا الشمالية. ومن أشهر الضرائب التى فرضها الملك شارل الأول ضريبة السفن Ship Money والتى كانت تجبى من قبل على الموانى أثناء الحرب وحاول عن طريقها جمع المال اللازم من الشعب الانجليزى لتقوية الأسطول، ولما أمتنع عن دفع هذه الضريبة أحد أعيان الطبقة الوسطى فى الريف وأسمه "جون هميدن" مفضلا السجن والمحاكمة عن الرضوخ لأوامر الملك الاستبدادية قدم للمحاكمة مما أثار أغلبية الشعب وأدى إلى اعتباره بطلا قوميا وكان من نتائج ذلك التهيئة للقيام بثورة، وزعزعة الثقة بين الملك و الأمة، وزاد الطين بلة أن اختار الملك كبير مستشاريه فى الشئون الدينية "وليم لود Laud" أحد أنصار كنيسة روما، وقد حاول "لود" فرض كتاب الصلاة

الانجيلكانى على أهل البلاد وإجبار رجال الدين على قبول طقوس دينية جديدة وهدد كل من يمتنع عن تنفيذ ذلك بأقصى العقوبات التى وصلت إلى حد المحاكمة والجلد والتشويه.

ونتيجة لذلك قامت ثورة الاسكتلنديين وهم غلاة البروتستانتية ضد الملك ومستشاره الدينى حيث رفضوا قبول هذا التغيير ووضعوا ميثاقا أسموه بالتحالف القومى The National Covenant تعهد الموقعون عليه بالوقوف ضد أى محاولة لفرض أى مذهب دينى يخالف عقيدتهم بكل ما يملكون من نفوس وأموال، ولما فشلت كل السبل لإقناعهم بالعدول عن موقفهم أرسل الملك قواته لمحاربتهم إلا أن هذه القوات فشلت فى تحقيق أى انتصارات عليهم مما أضطر الملك إلى عقد صلح مؤقت معهم فى عام ١٦٣٩ حتى يستعد لمواجهتهم من جديد، ولما لم يستطع الملك تجهيز القوة الكافية لردهم حاول استرضاء الشعب الإنجليزى كما حاول حثه على الاشتراك فى تدبير الأموال اللازمة للحرب وهنا اضطر إلى دعوة البرلمان إلى الانعقاد واجتمع البرلمان فى أبريل ١٦٤٠ (يعرف بالبرلمان القصير)، وقد وجد أعضاء البرلمان فى ذلك فرصة لمطالبة الملك برفع المظالم التى يشكو منها الشعب واحترام ما جاء فى ملتمس الحقوق مما اغضب الملك وجعله يأمر بحل البرلمان مرة أخرى بعد مدة قصيرة من دعوته له لم تزد عن ثلاثة أسابيع.

ولما حاول الملك شارل مواجهة الاسكتلنديين الذين ازدادت حركتهم أرسل إليهم حملته الثانية التى لم تكن بأحسن حالا من الحملة الأولى، فقد لاقت الهزائم حتى وصل الأمر بالاسكتلنديين إلى غزو إنجلترا نفسها، مما جعل الملك يعترف بهزيمته، ويسرع باستدعاء البرلمان للانعقاد للنظر فى شكاوى الشعب، وقد قدر لهذا البرلمان أن يعيش مدة طويلة بلغت قرابة الواحد والعشرين عاما حتى عرف فى التاريخ باسم البرلمان الطويل The long Parliament، وقد نجح هذا البرلمان فى أن يثبت قدرته على استقلال إرادته علىّ الملك، فكانت قراراته أمثلة حية للتحرر واحترام الحقوق السياسية والمدنية للأفراد مما كان له أكبر الأثر فيما طرأ على إنجلترا من تحول سياسى، وكان من أهم أعمال هذا البرلمان التصويت على توجيه تهمة الخيانة إلى رئيس الوزراء وإجبار الملك على التوقيع على إعدامه، والتصويت أيضا على محاكمة المستشار الدينى للملك، كما أصدر هذا المجلس العديد من القرارات فى صالحه فأضطر الملك على توقيع مرسوم بتحريم حل البرلمان دون موافقة أعضائه وبحق النواب فى الاجتماع كل ثلاثة أعوام على الأقل حتى وان لم يتم ذلك بناء على

طلب من الملك، كما ألغى المجلس المحاكم الخاصة مثل المجلس الذى عرف بقاعة النجم Star Chamber زمن التيودوريين والتى كانت تساعد الملوك على إخضاع الأشراف لهم، والمحكمة العليا التى كانت تحاكم المعارضين للملك، كما أصدر قرارا بإلغاء ضريبة السفن، ولشدة العاصفة اضطر الملك للرضوخ حتى تحين له الفرصة المناسبة للتخلص من البرلمان، وقد وجد بصيصا من النور حينما اشتد الخلاف بين أعضاء البرلمان حول الوسائل الدينية فحاول أن يستعيد سلطاته بتدبير المؤامرات ضد معارضيه فى البرلمان وعندما شعر المعارضون للملك بما يدبر ضدهم، قدموا احتجاجا سموه الاحتجاج الأعظم أوضحوا فيه كل مساوئ الملك، وطالبوا فيه بمسئولية الوزراء أمام البرلمان، وقد طبع هذا الاحتجاج ووزع على أفراد الشعب مما أثار حنق الملك فأمر باستعمال القوة ضد أعضاء المجلس المعارضين له فذهب على رأس قوة إلى المجلس للقبض على الزعماء المعارضين لسلطته وتقديمهم المحاكمة بتهمة الخيانة، ولكن لحسن حظ البرلمان أن أمر هذه المحاولة قد اكتشف فى الوقت المناسب، وقد أثار ذلك جماهير العاصمة الإنجليزية ضد الملك وأحدث ضجة كبيرة بينهم وتخرج الموقف، مما أضطر الملك للفرار إلى الريف ليبتعد عن الشعب الغاضب، مما أدى إلى اشتعال نار الحرب الأهلية فى إنجلترا وبخاصة فى عام ١٦٤٢ حيث أصبح لامفر من معركة دموية بين الملك من ناحية والبرلمان وأنصاره من ناحية أخرى ونتيجة لذلك انقسمت البلاد إلى قسمين قسم يمثل أعوان الملك من النبلاء ورجال الجيش، والمشايعين للكنيسة الكاثوليكية والانجليكانية ومعظم الذين ينتمون إلى البيوت الاقطاعية الكبرى، وقد أطلق على هؤلاء أسم الفرسان، أما القسم الأخر فكان يمثل أنصار البرلمان وأطلق عليهم أصحاب الرؤوس المستديرة Round Heads وكان يساندهم تجار لندن بثرواتهم الضخمة، ثم انضم إليهم الاسكتلنديون بعد ذلك، وقد نجح هؤلاء فى تكوين جيش جديد تحت رئاسة القائد العسكرى "أليفر كرومول" الذى أمتاز بالقدرة على أعدّاد القوات وتنظيمها.

وقد استمرت الحرب بين الطرفين عدة سنين ثم انتهت لصالح أنصار البرلمان، وهزيمة الملكيين ووقوع الملك فى الأسر، ومحاكمته بتهمة الخيانة وإعدامه بمدينة لندن فى التاسع من فبراير ١٦٤٩.

وبعد مواجهات دموية فى أماكن متعددة تم إلغاء الملكية فى بريطانيا وأعلان النظام الجمهورى الذى أطلق عليه فى تلك الفترة اسم رابطة الشعوب البريطانية Commonwealth

وقد حاول كروميل – الذى برهن على أنه كان يمتلك بجانب قدراته العسكرية، صفات الزعامة السياسية – أن يشيد نظاما جديدا يكون أساسا لحكم عادل فوضع دستورا أطلق عليه أداة الحكم، وبموجبه تحولت إنجلترا من ملكية إلى جمهورية، وأن ظل كرميل يتمتع بالعديد من السلطات التى كانت تفوق ما تمتع به الملك شارل الأول، وفى ظل هذا الحكم تم حل البرلمان أكثر من مرة، وظل كروميل يحكم بلاده حكما دكتاتوريا حوالى خمس سنوات عانت بريطانيا خلالها الكثير من المصاعب والمتاعب.

وبعد وفاة كروميل فى عام ١٦٥٨ لم يستطع ابنه "ريتشارد" التحكم فى زمام الامور خاصة وأنه لم يكن يتمتع بخبرة عسكرية أو سياسية فعجز عن ملأ الفراغ وأخذت الفوضى فى الازدياد، ونتيجة لذلك تكون حلف من الملكيين والبرلمانيين ورجال الأعمال بهدف إعادة الملكية مما دفع "ريتشارد" إلى التنازل عن الحكم وأدى إلى سقوط الجمهورية وعودة اسرة ستيورات إلى الحكم فتولى "شارل الثانى" زمام الأمور، ولكنه كان ضعيف الإرادة مثل أبيه، ويميل إلى الحكم الاتوقراطى ولا يهمه من السلطة سوى اللهو والمرح والتمتع بالملذات ومع كل ذلك فإنه لم ينس تجربة أبيه خلال أزمته مع البرلمان، ومن هنا حرص على الوفاق معه.

ولما كان أعضاء البرلمان يرتابون فى نوايا هذا الملك تجاه مساندة الكاثوليك، فقد أصدروا قانون الاختيار Test Act الذى ينص على ضرورة التقيد بطقوس الكنيسة الإنجليزية وعلى أن يفصل من وظيفته الحكومية كل من يخرج عن هذه الطقوس.

وتحسبا للموقف ومواجهته فى الوقت اللازم عقد "شارل الثانى" معاهدة مع الملك الفرنسى "لويس الرابع عشر" تنص على مساندته فى حالة قيام الشعب الانجليزى ضده عند محاولاته إعادة الكاثوليكية إلى بريطانيا، مما أساء إلى سمعته أمام شعبه.

جيمس الثانى [١٦٨٥-١٦٨٨]:

خلف "شارل الثانى" فى حكم بريطانيا، وكان من أشد أنصار الكاثوليكية ومن أكبر الراغبين فى إخضاع نفوذ إنجلترا الدينى لباباوية روما، ومن هنا ورط نفسه فى خلافاته مع البرلمان بعد أن أصدر " لائحة التسامح الدينى" والتى بمقتضاها تم إلغاء القوانين المناهضة للكاثوليك، ومن أهمها حقهم فى تولى المناصب القيادية فى الجيش والحكومة، يضاف إلى ذلك

إنه سلك سياسة عدائية ضد رجال الكنيسة الانجليكانية عندما حول إحدى كليات اكسفورد إلى كلية للعقيدة الكاثوليكية مما أثار الرأى العام ضده.

ومن هنا لم يكن هناك مفر سوى أن يعلن البرلمان خلعه، ودعوة ابنته "ماري" البروتستنتية لتولى العرش. ولما كانت ماري متزوجة من وليم اورانج[1] حاكم هولنده، وأحد أفراد الأسرة الملكية الإنجليزية فقد قام وفد من البروتستنت بدعوة "أورانج" لتولى حكم إنجلترا هو وزوجته . وقد لبى الزوجان الدعوة ونزلا إلى إنجلترا مؤيدين بالبروتستنت، وخلال ذلك تم القضاء على المقاومة الكاثوليكية،ونجحا فى الوصول إلى الحكم فى عام ١٦٨٨،وقد سمى الشعب الإنجليزى ما حدث "بالثورة المجيدة"، و " الثورة العظمى على أساس أنها كانت إرادة شعبية مهدت لانتصار إرادة الشعب وانتقلت من خلالها السلطة الى يد الشعب المتمثل فى مجلس العموم بطريقة عظيمة وقعت دون إراقة دماء وتمخضت عن إصدار قانون الحقوق.

إعلان الحقوق ١٦٨٩:

ولاستمرار اعتلاء كلمة الشعب أصدر البرلمان قانونا أسماه إعلان الحقوق Declaration of Rights قيد فيه سلطات الملك، وقوى من سلطة البرلمان فاشترط على الملك الجديد وأسرته مراعاة الآتى:-

١- لايجوز للملك سن أى قانون إلا بموافقة البرلمان كما لايجوز له إلغاء أى قانون أو إيقافه أو تعديله أو فرض ضرائب أو تشكيل جيش دون أخذ موافقة البرلمان.

٢- التأكيد على حرية إبداء الرأى والمناقشة فى البرلمان.

٣- لايجوز للملك سجن معارضيه دون محاكمة، والإكثار من دعوة البرلمان لمعالجة أى مشاكل وللمحافظة على القوانين وتنفيذها.

وقد وافق وليم وزوجته ماري على هذه الشروط وتولى العرش تحت أسم "وليم الثالث" وبعد ذلك أصدر البرلمان عدة قوانين منها قانون:

---

[1] يعرف فى التاريخ باسم الصامت The Silent وكان لوتر قد تحول الى الكلفنية وقد أتسم بالشجاعة والدهاء

التسامح الدينى:

الذى منح البروتستانت الخارجين على نظام الكنيسة الانجليكانية حق تأدية طقوسهم الدينية وأن كان لم يسمح لهم بمزاولة النشاط السياسى، وإعطاء الكاثوليك قسطا أكبر من الحماية فى ممارسة عقيدتهم الدينية.

وقانون التسوية:

الذى أشترط إلا يتولى عرش إنجلترا من يعتنق الكاثوليكية، وقانون الوحدة Act of Union وبمقتضاه أصبحت اسكتلندا وإنجلترا مملكة متحدة، وبذلك تكونت فى عام ١٧٠٧ المملكة المتحدة البريطانية العظمى وأصبح يطلق على الانجليزى والاسكتلندى لقب بريطانى ونتيجة لتلك القوانين والإصلاحات الإنجليزية أصبح الإنجليز فى نظر الأمم الأخرى أعرق الشعوب فى ممارسة الحكم الدستورى، وصارت الملكية فى بريطانيا منذ ذلك الوقت لا تجرؤ على مجابهة البرلمان.

ومما سبق يتضح أن ثورات الإنجليز على الحكم الاوتقراطى ومعارضتهم لسياسة الملوك عندما كانت تتعارض مع مصالح الشعب قد أسفرت عما يأتى:

١- حق المجالس النيابية فى إصدار القوانين وفرض الضرائب ومناقشة سياسة الدولة بعد أن كان ذلك من حق الملك ووزرائه.

٢- أصبح يمثل الحياة النيابية فى بريطانيا مجلسين هما مجلس اللوردات ومجلس العموم.

٣- تلاشت فكرة التمثيل الطبقى فى الدوائر الانتخابية فأصبح عضو البرلمان يمثل جميع سكان دائرته ولايمثل طبقة اجتماعية أو اقتصادية معينة.

٤- إدراك حقوق الفرد السياسية ومعارضة الامتيازات الطبقية وانتشار حرية الرأى وفكرة المساواة بين الطبقات.

٥- اتباع نظام الحزبين، وقد برزت هذه الفكرة عندما انقسم أعضاء البرلمان بين معارضين للملك ومؤيدين له، ثم تطورت هذه الفكرة حتى تكون حزبا الأحرار والمحافظين.

٦- اختيار الملوك للوزراء من زعماء الحزب الذى يحصل على الأغلبية فى مجلس العموم بعد أن كان الملك يختارهم من المقربين إليه من ذوى النفوذ.

٧- تطور النظريات السياسية ونظريات الحقوق الطبيعية خصوصا بعد أن قام كبار الأدباء ومن أشهرهم "جون لوك" بتأليف كتب حول أصول الحكم، ومعارضتهم للحكم الاوتوقراطى وتشجيعهم للحكم الديمقراطى وللحقوق الطبيعية للأفراد فى الحرية والتملك ونشرهم لفكرة أن الشعب صاحب الأمر والنهى فى تقرير أموره، وقد انتشرت هذه المذاهب خارج إنجلترا خصوصا فى فرنسا وأمريكا.

وهكذا كان للصراع الدستورى الطويل الذى نشأ بين الملكية الإنجليزية البرلمان سواء فى عصر أسرة تيودور أو فى عصر أسرة ستيوارت أكبر الأثر فى تقليص نفوذ الحكم الأوتقراطى، وبناء مجموعة من الدساتير كان لها الأثر الهام فى قيام الحياة الديمقراطية فيما بعد، وقد أعقب ذلك ظهور إنجلترا كأعظم دول العالم فى ميدان التجارة والصناعة على السواء.

وبالرغم مما يكنه الانجليز لدستورهم من الاحترام الكبير، فانهم لايعتبرونه كتابا مقدسا، ولايرون بأسا من تعديله بالتفسير والقرارات الجديدة. وقد صيغت القوانيين الدستورية البريطانية فى صيغ مرنه، يمكن أن تفسر وفقا لمختلف الظروف والأحوال، وأن تتمشى دائما مع روح العصر. ولهذا استطاعت انجلترا دائما أن تسير فى ظل قوانينها الدستورية إلى الأمام، وأن تتقبل جميع الانقلابات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية، وأن تحقق مطالب الحياة المتغيرة دون مشقة.

والواقع أن الحكم النيابى فى انجلترا نظرا لمرونته وعدم تقيده بدستور مكتوب قد استطاع أن ينجو من العيوب الأساسية التى وجهت إلى الحكومات الملكية فى البلاد الأخرى، وأن يساير كل الأوقات والظروف، وأن يحل المشاكل التى تعرض له بسرعة واضحة.

الولايات المتحدة أثناء حرب الاستقلال

جورج واشنطن